

قانون رقم (83) لسنة 2018

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016

بإصدار قانون الشركات

بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات

المعدل بالقانون رقم 15 لسنة 2017 .

- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه

وأصدرناه:

مادة أولى

يسبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (111) ونصي المادتين

(114) و (206) من القانون رقم (1) لسنة 2016 المشار

إليه النصوص الآتية :

المادة (111) فقرة ثانية

ويجوز لمدير الشركة دعوة الجمعية العامة للجتماع في أي وقت ،

ويعين عليه دعوتها لل الاجتماع بناء على طلب يقدم إليه من مجلس

الرقابة أو مراقب الحسابات أو عدد من الشركاء يملكون ما لا يقل

عن 10% من رأس مال الشركة ، كما يجوز للمؤسسة دعوة الجمعية

للاجتماع وحضوره في أي وقت في الحالات التي يعين فيها على

المدير دعوتها لل الاجتماع دون أن يقوم بذلك .

المادة (114)

يجب على مدير الشركة دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد في

اجتماعها السنوي ، وذلك خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية

ويدخل في جدول أعمال الجمعية في اجتماعها السنوي النظر والأخذ

قرار في المسائل التالية :

1- تقرير المدير عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية
وتقرير مجلس الرقابة إن وجد .

2- تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للشركة .

3- البيانات المالية للشركة .

4- اقتراحات المدير بشأن توزيع الأرباح على أن توزع الأرباح
المعتمدة من قبل الجمعية خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انعقاد
الجمعية .

5- تعين مدير الشركة أو عزله أو تقيد سلطته إذا لم يكن معيناً في
عقد الشركة ، وفي حالة وجود أكثر من مدير للشركة تقوم الجمعية
 العمومية بتحديد صلاحيات ومسؤوليات كل مدير من المديرين .

6- تعين مجلس الرقابة وعزله إن وجد .

7- تعين مراقب حسابات للسنة المالية التالية وتحديد أتعابه .

8- آية موضوعات أخرى ترى أي من الجهات التي يجوز لها طلب
عقد اجتماع الجمعية إدراجها في جدول الأعمال .

المادة (206)

تعقد الجمعية العامة العادية السنوية بناء على دعوة من مجلس الإدارة خلال ثلاثة أشهر التالية لاتهاء السنة المالية ، وذلك في الزمان والمكان اللذين يعينهما عقد الشركة وللمجلس أن يدعو الجمعية للجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك ، وعلى مجلس الإدارة أن يوجه دعوة للجمعية للجتماع بناء على طلب مسبب من عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن 10% من رأس مال الشركة ، أو بناء على طلب مراقب الحسابات ، وذلك خلال واحد وعشرين يوما من تاريخ الطلب ، وتعد الجهة التي تدعو إلى الاجتماع جدول الأعمال . ويسري على إجراءات دعوة الجمعية ونصاب الحضور والمصوّت بالأحكام الخاصة بالجمعية التأسيسية .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في : 2 ذو القعدة 1439 هـ
الموافق : 15 يوليو 2018 م

المذكورة الإيضاحية

للقانون رقم 83 لسنة 2018

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016

بإصدار قانون الشركات

تأتي هذه التعديلات بمدف تسهيل بيئة الأعمال وتوفير الحماية المطلوبة للمساهمين والشركاء الذين يمثلون أقلية في الشركات بحيث تم تحفيض النسبة المطلوبة لطلب عقد الجمعية العامة للشركات ذات المسئولية الخدودة من (25%) إلى ما لا يقل عن (10%) وبإضافة إلى ذلك فقد تم تعديل المادة (114) بإزام الشركات بتوزيع الأرباح المعتمدة بالجمعية العامة وذلك خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انعقادها ، وتعديل البند رقم (5) من المادة سالفة الذكر بالنص على أنه في حال تعدد مدراء الشركة تخُص الجمعية العمومية بتحديد صلاحيات ومسؤوليات كل واحد منهم .

وختاماً فقد تم تعديل المادة (206) وزيادة المدة الممنوحة لعقد الجمعيات العامة من (15) يوماً إلى (21) يوماً وذلك لإعطاء المساهمين والشركاء الفرصة الكافية للتحضير للجمعية العامة والاسعداد لها .